دعوات فرنسية - بريطانية لاستخدام القوة ضد دمشق

مجلس الأمن يطالب بإيضاح حقيقة الهجمات الكيماوية المزعومة في سوريا وإجراء تحقيق دولي مستقل

متابعة / عبدالملك السلال

اتفق أعضاء مجلس الأمن الدولي على ضرورة "الوضوح" بشأن هجوم مزعوم بالأسلحة الكيماوية في سوريا أسفر عن وقوع اكثر من 1400 شخص حيث تلقي المعارضة السورية باللائمة على الحكومة السورية التي جددت امس نفيها القاطع استخدام جيشها النظامي مثل هذه الاسلحة ضد شعبها معتبرة ذلك بمثابة انتحار سياسي وخلط للاوراق.

وأعرب مجلس الأمن في اجتماع طارئ مغلق الليلة الماضية عن قلقه من هذه المزاعم والتي اذا ثبث صحتها فانها تصعيد خطير في الأزمة السورية التي أسفرت عن مقتل أكثر من 1400 شخص في الغوطة الشرقية بريف دمشق . وأعلنت رئيسة الدورة الحالية لمجلس الأمن، سفيرة الأرجنتين بالأمم المتحدة ماريا كريستينا برسيفال للصحفيين بالقول: يسود بين أعضاء المجلس شعور قوي بالقلق من هذه المزاعم واحساس عام بضرورة الوضوح فيما حدث وانه يجب متابعة الوضع عن كثب."

ودعا المجلس إلى إجراء تحقيق للأمم المتحدة لكنه أشاد بدعوات الأمين العام بان كي مون إلى اجراء تحقيق.مستقل وعاجل".وفقا للانباء الوردة

غير ان دبلوماسيين للأمم المتحدة قالوا ان روسيا والصين عارضتا أي تعبيرات في بيان المجلس تطالب صراحة بإجراء تحقيق للأمم المتحدة.

ونفت الحكومة السورية تلك الاتهامات قائلة إنها " غير منطقية ومفبركة". واتهم الجيش السوري المعارضة بتلفيق الاتهامات لتشتيت انتباه فريق الخبراء الأممي.

يأتي ذلك متزامنا مع ردود الفعل الغربية والدولية اهمها موقف لندن وباريس اللتان لم تستبعدا أي خيار لوقف مأاسمته " الدم السوري " حيث اعلنت بريطانيا ان خيارها الوحيد بالوقت الراهن هو التاكد من الحقائق المتصلة باستخدام السلاح الكيماوي فيما حثت باريس على استخدام القوة في حالة ثبوت كهذا حقائق أما الولايات المتحدة فقد طالبت بان يسمح فورا للأمم المتحدة بالوصول الى الموقع الذي زعمت المعارضة السورية انه شهد هجوما كيماويا.

المعارضة المصرية تتحفظ على تعديلات مقترحة للدستور

إخلاء سبيل مبارك إلى مقر إقامته الجبرية بالقاهرة

تم إخلاء سبيل الرئيس قبل السابق محمد حسني مبارك ونقله بطائرة مروحية من سجن طرة إلى المركز الطبي العالمي في القاهرة حيث مقر إقامته الجبرية بعد أكثر من عامين من الحبس الاحتياطي، وقد وجهت لمبارك اتهامات بضلوعه بقتل متظاهرين أثناء ثورة 25 يناير 2011م التي أجبرته على التنحي وهي القضية التي تعرف بـ"قضية القرن" .

ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية عن مصدر أمني قوله إن نقل مبارك إلى مستشفى القوات المسلحة بالمعادي جاء بناء على طلب شخصي منه.

وأوضح مصدر قضائي لبي بي سي أن موافقة مبارك على مقر إقامته الجبرية أمر ليس مخالفا لنصوص القانون.

ومازال مبارك (85 عاما) يواجه اتهامات بالتآمر لقتل متظاهرين أثناء الانتفاضة التي أجبرته على التنحي في عام 2011م

إلى ذلك أعلنت جبهة الإنقاذ الوطني المعارضة تحفظها على التعديلات المقترحة للدستور المصري الذي انتهت لجنة الخبراء من وضعها في وقت سابق. وأعلن رئيس حزب "الوفد"، السيد البدوي رفض حزب الوفد وأحزاب جبهة الإنقاذ، لما صدر من ملامح تعديل الدستور، والتي تتضمن اعتماد "النظام الفردي" في الانتخابات البرلمانية، وإلغاء مجلس الشورى.

وقال رئيس حزب الوفد إن هناك "تضارباً دستورياً" بين اعتماد النظام الفردي فقط، في ظل اختيار نظام مختلط للحكم، يكون فيه تشكيل الحكومة حقاً للحزب صاحب الأغلبية في البرلمان المنتخب.

وأضاف البدوي أن "هذا النظام يهدد تشكيل حكومة قادمة"، وفق ما أورد موقع "أخبار مصر"، نقلاً عن وكالة أنباء الشرق الأوسط. وطلب رئيس حزب الوفد من المستشار الإعلامي لرئيس الجمهورية أحمد المسلماني أن ينقل للرئيس المؤقت، عدلي منصور، رفض حزب الوفد، وأحزاب جبهة الإنقاذ للنظام الفردي في الانتخابات المقبلة.

حـدث الساعة

أبعاد الأزمة السوريـــة

إسكندر المريسي

■ منذ اندلاع الأزمة السورية مطلع 2011م و حتى اللحظة الراهنة جرت تحولات عديدة ومتغيرات مختلفة وكانت بعض التوجهات تراهن على سقوط النظام السوري خلال الموجة الأولى من الاحتجاجات وتوالت الأحداث وزادت الأزمة تعقيداً ولم تحظ التوقعات بأي إمكانية للنجاح.

حيث تشعبت الأزمة السورية وتداخلت في ظروف استثنائية بالغة التعقيد، تسعى السياسة الدولية من خلال فرية استخدام أسلحة كيميائية إلى البحث عن سبل وإمكانيات جديدة لإنهاء النظام القائم الذي لا يزال وبرغم كل ما حدث وبحسب مراقبين متماسكاً ويحظى بشعبية داخل سوريا.

وبغض النظر عن رؤى السلطة والمعارضة وما يدور ويجري داخل سوريا من أحداث وتطورات عديدة، وبغض النظر أيضاً عن أطراف الصراع المختلفة ورهاناتهم المتعددة فإن الهدف على ما يبدو لا يتوقف عند حدود إسقاط النظام السوري، ولكن المساعي تبذل لإسقاط سوريا عن خارطة الشرق الأوسط كجغرافيا ومكانة سياسية ضمن الصراع الجديد القديم الذي يدور على شرق أوسط لما هو مغاير له تُعطى فيه الأولوية للمشروع الاستعماري.

لذلك يعكس الصراع الجاري في سوريا توجهات لقوى إقليمية ودولية بين محاور مختلفة..أحدها يريد سوريا شرق أوسطية بنظام جديد تكون له علاقات مع إسرائيل وينهي صلته بإيران، وذلك ضمن مشروع قديم جديد تم طرحه منذ فترة ولمرات عدة على القيادة السورية لكنه قوبل بالرفض الشديد، وبين رؤى مغايرة يتمسك بها النظام السوري وفقا لما يريده من قناعات محددة تمليها الرغبة في استقرار القرار السياسي والاقتصادي على أساس أن تكون سوريا ضمن قوى الممانعة تتقاطع مع المشروع الاستعماري بحسب طبيعتها الثقافية وتكوينها الفكري.

وهو مايظهر أن الصراع الجاري في سوريا صراع إقليمي ودولي بين المشروع الدولي الاستعماري كطرف بكل أدواته وبين المشروع الوطني الساعي إلى أن تكون سوريا دولة وطنية مستقلة لا تنكفئ على ذاتها الداخلية ولا تكون تابعة وذليلة لمحاور وتحالفات يغيب فيها دور سوريا كدولة مركز خلافاً لرؤية مغايرة الهدف منها تطويع سوريا لتكون كما اشرنا ضمن خريطة الشرق الأوسط الجديد ويتجلى ذلك بوضوح في أطروحات قضية استخدام الأسلحة الكيميائية في سياق الاستهدافات المبيتة من قبل المشروع الدولي ضد سوريا.

تصاعد الضغط على بريطانيا المتهمة بتهديد حرية الصحافة

لندن/ا ف ب

انتقدت دول عدة الحكومة البريطانية مبدية قلقها من تهديد حرية الصحافة بعد اعتقال متعاون مع صحيفة الغارديان وتلف وثائق سرية سلمها الأميركي ادوارد سنودن للصحيفة.

وتصاعد الضغط على لندن بعدما أكدت وسائل اعلام عدة أن رئيس الوزراء ديفيد كاميرون ارسل احد مساعديه من اجل الضغط على صحيفة الغارديان كي تتلف الوثائق السرية التي حصلت عليها من سنودن. وكانت منظمات الدفاع عن الحريات وجهت انتقادها إلى السلطات البريطانية بعدما اعتقلت الاحد في مطار هيثرو ديفيد ميراندا، شريك ومساعد الصحافي في الغارديان غلين غرينوالد.

ونشر غرينوالد في الاشهر الاخيرة مقالات عن حجم نظام المراقبة لدى الولايات المتحدة وبريطانيا استنادا إلى وثائق تسلمها من ادوارد سنودن، المستشار السابق في وكالة الأمن القومي الأميركية والملاحق بتهمة التجسس من جانب واشنطن.

واعرب مجلس أوروبا أمس الأول عن قلقه حيال موقف لندن. وفي رسالة وجهها إلى وزيرة الداخلية البريطانية تيريزا ماي طالب الامين العام للمجلس ثوربورن جاغلاند بـ"معلومات" حول هذه القضية التي يمكن أن يكون لها "اثر ضار على حرية التعبير المصونة بالمادة العاشرة من الشرعة الأوروبية لحقوق الإنسان".

وأضاف المتحدث باسم الامين العام لمجلس أوروبا دانيال هولتغن: "لا يمكننا فقط أن ننتقد مشاكل حرية التعبير في اوكرانيا وروسيا أو المجر. ينبغي تطبيق المعايير نفسها في كل مكان بما في ذلك في بلدان مثل بريطانيا".

وانضمت الحكومة الالمانية إلى المنتقدين معتبرة انه "تم تجاوز الخط الاحمر" وان اعتقال ديفيد ميراندا "مرفوض". وعلق المندوب الوزاري المكلف حقوق الإنسان ماركوس لونينغ "لا شك أن ثمة سببا للقلق".

وبررت السلطات البريطانية اعتقال الشاب البرازيلي بمكافحة الارهاب، لكن لونينغ أكد عدم وجود "أي صلة لهذه القضية مع الارهاب".

من جهتها، اتهمت موسكو التي منحت سنودن اللجوء لندن بتبني سياسة "الكيل بمكيالين"، وقالت الخارجية الروسية: "نلاحظ أن المبادرات التي اتخذتها السلطات البريطانية حيال صحيفة الغارديان تتنافى وتصريحات الجانب البريطاني لجهة تمسكه بحقوق الإنسان العالمية".

وكشفت صحيفتا الاندبندنت ودايلي مايل والبي بي سي أمس الأول، هوية من مارس الضغط على الغارديان وقالت أن اسمه جيريمي هايوود رئيس الموظفين البريطانيين وأحد مساعدي ديفيد كاميرون.

وقالت صحيفة دايلي ميل الشعبية البريطانية: إن بإمكانها أن "تكشف أن المخاوف على الأمن الوطني المتضمنة في الوثائق التي بحوزة الغارديان كانت شديدة إلى حد أن ديفيد كاميرون ارسل جيريمي هايوود لمطالبة رئيس التحرير آلان روسبريدغر بأن تتلف الصحيفة تلك الوثائق".

وأكدت البي بي سي ايضا استنادا لمصادر حكومية عدة، تورط الدولة البريطانية على اعلى مستوى وان المصادر قالت: انها "تكون قد تخلت عن مسؤولياتها بالكامل" في حال لم تتحدث لمسؤولي الغارديان عن هذا الموضوع. وأكدت وزيرة الداخلية البريطانية ضمنا الاربعاء هذه المعلومات، معتبرة انه "من غير المفاجيء أن يكون شخص على مستوى عال في الحكومة ضالعا في قضية مماثلة".

وقالت الوزيرة: "من الطبيعي أن تكون الحكومة قد اجرت هذه المشاورات مع الغارديان وان تكون قد اتخذت ما اتخذته من إجراءات. اذا اعتقدت الحكومة أن معلومات يمكن أن تساعد الإرهابيين ليست في مكان آمن، فأعتقد أن من الطبيعي أن تتحرك الحكومة".

ونشرت الغارديان أمس الاول تفاصيل حول الطريقة التي ضغط بها "موظفان بريطانيان كبيران" بدون ذكر اسمهما، على إدارة الصحيفة كي تتلف الوثائق.

وافادت الصحيفة: "قالا انهما يخافان من أن تتمكن حكومات اجنبية وخصوصا روسيا والصين من قرصنة شبكة الغارديان" التي قامت قبل شهر بتلف اقراص مدمجة باشراف ممثلين اثنين لجهاز التنصت البريطاني.

ووصفت الصحيفة هذه العملية بأنها "خطوة رمزية عبثية جدا" لأن هناك نسخا اخرى بحيازة صحف أميركية وبرازيلية.

أميركا.. إدارة أوباما تقر بأن وكالة الأمن القومي انتهكت قانون مراقبة الاتصالات

واشنطن/ أ ف ب

بعد شهرين على كشف ادوارد سنودن عن برنامج حكومي لمراقبة الاتصالات اقرت إدارة الرئيس الأميركي باراك اوباما الاربعاء بان وكالة الأمن القومي انتهكت القانون بين 2008 و2011م، باعتراضها بصفة غير شرعية رسائل الكترونية لأميركيين غير مرتبطين بالارهاب.

وعملا بالالتزام الذي قطعه اوباما خلال مؤتمر صحافي عقده في 9 أغسطس رفعت الحكومة السرية الاربعاء عن عدد من الوثائق الادارية والقضائية المتعلقة ببرنامج "بريزم" لمراقبة الانترنت ونشرتها على الشبكة.

ومن بين الوثائق قرار قضائي من 85 صفحة صدر في أكتوبر 2011م، وبقي سريا حتى الآن، يأمر وكالة الأمن القومي بوقف برنامج لاعتراض الاتصالات الالكترونية على شبكات الالياف البصرية الأميركية.

وكتب جون بايتس القاضي في محكمة مراقبة الاستخبارات الاجنبية أن البرنامج الذي طبقته وكالة الأمن القومي "ادى إلى حصولها على عدد كبير جدا من الاتصالات التي يحميها التعديل الرابع" للدستور الذي يحمي الأميركيين من أي عملية تفتيش أو مراقبة مبالغ فيها.

ومحكمة مراقبة الاستخبارات الاجنبية مكلفة منذ الاصلاحات التي جرت في عهد جورج بوش الموافقة على عمليات التنصت والمصادقة على برامج المراقبة التي تعتمدها وكالة الأمن القومي أو رفضها.

وبحسب تقديرات قدمتها وكالة الأمن القومي إلى القاضي، فإن البرنامج سمح بالحصول على ما لا يقل عن 56 الف رسالة الكترونية بين 2008 و2011م في حين أن القانون الأميركي يفرض الحصول على تفويض لكل حالة على حدة اذا ما كانت عمليات المراقبة تتعلق بمواطنين أميركيين أو برعايا اجانب على الأراضي الأميركية.

وافصح مسؤول في الاستخبارات أمس الأول طالبا عدم كشف اسمه خلال مؤتمر عبر الهاتف مع عدد من الصحافيين أن الحصول على هذه الرسائل كان "نتيجة مشكلة فنية .. وليس نتيجة تجاوزات ارتكبتها وكالة الأمن القومي". وأضاف: إن "هذا ليس انتهاكا فاضحا" بل "مشكلة حصلت عرضا وطاولت عددا ضئيلا نسبيا من الأميركيين".

وتمكنت وكالة الأمن القومي بموجب البرنامج من اعتراض كمية هائلة من البيانات والمعلومات الدولية التي مرت عبر الشبكة الأميركية غير انها

لم تتمكن من التمييز ما بين الرسائل الالكترونية الخارجية والرسائل الالكترونية التي يتم تبادلها بين أميركيين لا علاقة لهم باي قضايا ارهاب.

وقالت المحكمة في وثائق نشرها مكتب مدير الاستخبارات الوطنية: إن وكالة الأمن القومي جمعت بذلك عشرات آلاف "الاتصالات الداخلية البحتة" كل سنة. غير أن المسؤول شدد على أن الوثائق تثبت "قوة المراقبة لهذا البرنامج" مذكرا بأن وكالة الأمن القومي تستخدم 300 شخصا لعمليات الضبط الداخلي لعملها.

واعتبرت "مؤسسة الحدود الالكترونية" التي كانت تلاحق الحكومة أمام القضاء مطالبة بإزالة السرية عن الوثائق أن نشر الوثائق واقرار الحكومة بقيامها بعمليات مراقبة غير قانونية يشكلان انتصارا.

غير أن مارك روميولد محامي "مؤسسة الحدود الالكترونية" أوضح لوكالة فرانس برس أن الوثيقة تثبت أن "المحكمة غير مجهزة بالشكل المناسب لاداء دور المراقبة الذي يعود لها" مشيرا إلى أن القاضي يبادر بنفسه إلى توجيه انتقادات للحكومة حول شفافية عمل وكالة الأمن القومي.

ودعا روميولد إلى تشكيل لجنة تحقيق برلمانية. ويأتي نشر هذه الوثائق اثر الفضيحة التي اثارها المسؤول السابق عن شبكات وكالة الأمن القومي ادوارد سنودن اللاجئ حاليا في روسيا عندما كشف عن برنامج المراقبة الالكترونية.

كما يأتي اثر معلومات كشفتها صحيفة وول ستريت جورنال الاربعاء وفصلت فيها مدى المراقبة التي فرضتها الوكالة على شبكة الانترنت. وأوضحت الصحيفة أن وكالة الأمن القومي قادرة على اعتراض 75% من حركة الرسائل الالكترونية الأميركية بهدف التعرف إلى تهديدات اجنبية.

وقال مارك يودال العضو في لجنة الاستخبارات التي تحذر منذ سنوات بشأن وكالة الأمن القومي متحدثا أمس الأول: "يسرني أن تتخذ وكالة الأمن القومي إجراءات لاصلاح اخطائها لكن ذلك يشير ايضا إلى انه بوسعنا وعلينا أن نبذل المزيد لحماية الأميركيين الابرياء غير المرتبطين بالارهاب من رقابة الدولة المتعمدة وغير المتعمدة".

من جهته وجه السناتور الجمهوري بوب كوركر رسالة إلى اوباما يطلب فيها أن يعود مدير الوكالة الجنرال كيث الكسندر أمام اعضاء مجلس الشيوخ عند استئناف الدورة البرلمانية الجديدة في سبتمبر ليقدم توضيحات حول عمل الوكالة.

وقدم نواب 19 اقتراح قانون إلى الكونجرس منذ يونيو مبدين بذلك احتجاجهم على عدم الشفافية حول الكثير من برامج المراقبة التي تطبقها الوكالة، بحسب ما أوضح الاتحاد الأميركي للحريات المدنية.